هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي ( )

عودة النمور والتنانين

بقلم : نيكولا بافيرنو
ترجمة : زينب محمد

بعد ستة اعوام على الازمة العنيفة التي ضربت آسيا والهادي في عام ١٩٩٧، تستعد هذه المنطقة التي تمثل ٦٠٪ من الانتاج وأكثر من نصف عمليات التبادل الدولي مكانتها الأولى في الاقتصاد في القرن الواحد والعشرين وتبدو المنطقة كمحرك عالمي للتنمية بنمو متوسط من ٧,٢٪ منذ عام ١٩٩٠ مقابل ٣,٤٪ للولايات المتحدة الاميركية و ١,٨٪ لاوربا.

اما الصين، وبسبب نموها السنوي البالغ ٨,٥٪ فانها تؤكد نفسها كمركز صناعي للاقتصاد المفتوح. ومكاسبها في الانتاج تتقدم بواقع مرتين أكثر من الرواتب الحقيقية، ولكن مع ذلك فثمة عدة نقاط ضعف منها، تراكم الديون المريبة، والفقاعة العقارية، وافلاس القطاع العام، وبحوث التنمية غير الكافية، والهروب الكبير للعقول، بين (٢٥) الى (٣٠) مليون عاطل عن العمل في المناطق الحضرية، وأكثر منها في المناطق الريفية، استقطاب التنمية حول المناطق الساحلية، والفساد ينخر في جسد الدولة، اما الخلاف المستمر بين اسلوب التنمية الرأسمالية ونظام سياسي شمولي فانه لايزال يترسخ وسوف يترجم ذات يوم بأزمة شبيهة بالانكماش الياباني أو بالانكماش الذي اصاب التنانين في عام (١٩٩٧) . وتلمح اليابان، بنمو وصل الى ٢٪ عام ٢٠٠٣، نهاية عقد مرعب للانكماش.

وتتطور كل مكونات الحاجة بطريقة ايجابية. فالجهود المبذولة لبحوث التنمية تظل مرتفعة بنسبة (٢,٩٪) من الانتاج الخام.

واثمر تطهير القطاع المصرفي، فاستفادت بورصة طوكيو ٤٥٪ في عام واحد، ولا يكمن التهديد الحقيقي في الديون العامة البابغة ١٤٠٪ من الانتاج العالمي الخام الذي يموله الادخار الداخلي أكثر ما يكمن في اعادة تقييم (الين) الذي قد يحطم الانتعاش.

ومن جانبهم فان التنانين / كوريا الجنوبية ، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، والنمور / ماليزيا، وتايلند تجاوزوا صدمة عام ١٩٩٧ وبدأوا بمباشرة الاصلاحات باستثناء اندونيسيا والفلبين، اللتين خضعتا لضغط العصابات ذات النزعة الانضمامية ارهاب الجماعات الإسلامية .

وبالنسبة لهذه الدول، فان التنافس انتعش بسرعة وكان من نتيجة توزان ايجابي بمستوى ٤,١٪ من الإنتاج الخام الاقليمي لعام (٢٠٠٢) وتعتبر تايلند التي احتضنت القمة الاقتصادية مثالاً على قوة التعديل .

ركود بنسبة ١١٪ في عام ١٩٩٨، مقابل نمو بواقع ٦,٢٪ عام ٢٠٠٣,

وإذا ما استأنفت آسيا نموها المفرط الذي حققته في مطلع التسعينيات وإذا ما تحولت بشكل عميق، فان اسطورة النموذج الآسيوي سوف تعيش، وتوشك الديناميكية الاقليمية على اعداد الاطلاق الكامل لعمليات التبادل للدول الأكثر تقدماً في المنطقة والمتوقع لعام ٢٠١٥ ومع ذلك فان نهضة آسيا المثيرة للدهشة تظل تحت تهديدين خطرين كبيرين: على الصعيد الجيوسياسي، فان آسيا تحتضن مصادر عدم الاستقرار والفوضى في القرن الواحد والعشرين: ومنها آثار الحرب الباردة / كوريا الشمالية ، تايوان) مواجهات القوى الاقليمية النووية / الهند وباكستان/. المطالبة بالأراضي والبحار/ جزر باراسيل/ والنضال من اجل الاستقلال، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، والارهاب (محاولة طائفة اوم في ميترو طوكيو عام ١٩٩٥، وسيطرة القاعدة على افغانستان وجزء من باكستان- يضاف الى ذلك الضعف الداخلي للبنى الامبريالية/ الصين، الهند/ والدول الاجنبية/ اندونيسيا/ الفلبين/ التي تعمل فيها اقليات وطنية والتي اصابها الإرهاب بشكل منظم. وعلى الصعيد الاقتصادي والنقدي، هجوم الصين في مجال التبادل الدولي بـ(١,٣) مليار من المنتجين والمستهلكين يمثل صدمة غير مسبوقة، نجم عنها توترات كبرى مع دول الشمال حول الوظائف والعملات، ويدعم العجز التجاري الاميركي (٥٥٠) الى (٦٠٠) مليار دولار) تنمية الصادرات الصينية، والفائض (١٣٠ مليار هو الفائض مع الولايات المتحدة الاميركية وحدها) اعيد استثماره الى عملات صعبة والى سندات على الخزينة الاميركية في هرم مالي ونقدي خطير. وتبرز هنا اربعة استنتاجات: أولها ان الازمة الآسيوية اشرت ازمة نمو بسيطة وليس توقفاً عنيفاً لآسيا، وثانيها استمرار التنمية سيعتمد على القدرة على التحول من الرأسمالية المعطلة الى الاخذ بالاعتبار المعايير القانونية، والحسابية والاجتماعية بشكل خاص، وثالثاً ان أساس تنمية آسيا والتغيرات الستراتيجية والتوترات التجارية والنقدية، والمخاطر السياسية والاجتماعية والصحية صارت تحدث في الصين، ورابعاً ان فرنسا، التي يبقى وجودها في آسيا اقل بكثير من وجود ألمانيا أو ايطاليا، سيتوجب عليها ان تتدارك تأخرها بسرعة .

عن: مجلة لوبوان

طبق الاصل

من اعمال الراحل مؤيد نعمة

ما بعد المحافظين الجدد.. امريكا على مفترق طرق

بقلم : فرانسيز فوكوياما
ترجمة : فاروق السعد

> بينما نقترب من الذكرى الثالثة لاندلاع حرب العراق ، لا يبدو ان التاريخ سيتعاطف مع التدخل او الأفكار التي شجعت على القيام بتلك الحرب. فأكثر من أية مجموعة اخرى ، كان المحافظون الجدد من داخل وخارج إدارة بوش هم من كانوا يدفعون باتجاه نشر الديمقراطية في العراق و الشرق الاوسط..

و يعود لهم الفضل على نطاق واسع(او يلامون) بكونهم الأصوات الحاسمة في التشجيع على تغيير النظام في العراق، و مع ذلك فان أجندتهم المثالية ستكون، خلال الأشهر و السنين القادمة، اكثر عرضة للمخاطر. و لو توجب على الولايات المتحدة التراجع عن المسرح العالمي، بعد حرب العراق، فسيكون ذلك مأساة كبيرة، لان قوة و نفوذ امريكا كانت عاملاً حاسما للمحافظة على نظام منفتح ديمقراطي في جميع أنحاء العالم. لا تكمن مشكلة أجندة المحافظين الجدد في غاياتها، بل في وسائلها العسكرية التي تحاول من خلالها بلوغها. ان ما تحتاجه السياسة الخارجية الامريكية هو ليس العودة الى الواقعية الضيقة، بل صياغة " و لسونية واقعية" التي تخلق انسجاما بين الوسائل و الغايات. كيف تأتى للمحافظين الجدد الذهاب الى ذلك المدى الذي يهدد بنسف اهدافهم ذاتها؟ و كيف قررت مجموعة تمتلك مثل هذه الخلفية بان "السبب وراء" ظهور الارهاب يتجسد في نقص الديمقراطية في الشرق الاوسط، و بان الولايات المتحدة كانت تمتلك الحكمة و القدرة على إصلاح هذه المشكلة، و بان على الديمقراطية ان تأتي عاجلا و بدون الم الى العراق؟ ما كان يمكن للمحافظين الجدد ان يلعبوا هذا الدور لولا الطريقة الغريبة التي انتهت بها الحرب الباردة. فقد حددت الطريقة التي انتهت بها تلك الحرب طريقة تفكير مساندي حرب العراق بطريقتين: الاولى، يبدو انها قد خلقت توقعا من ان جميع النظم الاستبدادية كانت جوفاء و بانها ستنهار بدفعة صغيرة من الخارج. يساعد هذا في تفسير فشل إدارة بوش في التخطيط بشكل مناسب للتمرد الذي ظهر. و كان يبدو أن مساندي الحرب يعتقدون بان الديمقراطية هي الحالة التلقائية التي عادت إليها المجتمعات حال حدوث تغير في النظام المتسلط، بدلا من ان تكون عملية طويلة الأمد من بناء المؤسسات والاصلاح. ان نظرية المحافظين الجدد، كرمز سياسي ونمط تفكير، قد تطور الى شيء لم اعد قادرا على دعمه. لقد أساء مساندو الادارة و المحافظون الجدد فهم الطريقة التي سيرد فيها العالم على استخدام امريكا للقوة. وبالطبع، فان الحرب الباردة كانت متخمة بالأمثلة حيث قامت الولايات المتحدة بالتصرف أولا ومن ثم حاولت البحث عن الشرعية وعن دعم حلفائها بعد وقوع الحدث. ولكن في خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، تغيرت السياسة الدولية بطرق جعلت من ممارسة هذا النوع من القوة يشكل مشكلة كبيرة في عيون الحلفاء. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، اشار المحافظون الجدد بان الولايات المتحدة ستستخدم هامش القوة الذي تتمتع به لفرض نوع من "الهيمنة الرحيمة" على بقية اجزاء العالم، و حل المشاكلات مثل الدول المارقة التي تحاول الحصول على أسلحة دمار شامل. ان فكرة كون الولايات المتحدة متسلطة اكثر رحمة ليست فكرة سخيفة، و لكن كان هنالك علامات منذرة تشير الى ان الأمور في علاقات امريكا بالعالم قد تغيرت قبل حرب العراق بفترة طويلة. ان حالة اللاتوازن في القوة الدولية قد تتنامى بشكل كبير. لقد تجاوزت الولايات المتحدة بقية العالم على جميع المقاييس و بشكل غير مسبوق. و هنالك سبب آخر وراء رفض العالم الهيمنة الامريكية الخيرية. ففي المقام الاول، كان الامر يستند على فكرة كون امريكا قادرة على استخدام قوتها في حالات حيث لا يتمكن الآخرون لانها اكثر استقامة من البلدان الاخرى. و المشكلة الاخرى مع الهيمنة الامريكية الخيرية كانت محلية. فبالرغم من ان اغلب الامريكان يريدون ان يقوموا بما هو ضروري لجعل عملية إعادة أعمار العراق ناجحة، إلا ان ما أعقب الغزو لم يزد شهية الشعب على القيام بالمزيد من الاستثمارات المكلفة. ان الامريكان، في الاصل، ليسوا شعباً استعمارياً. و اخيرا، كانت الهيمنة الخيرية تفترض بان الهيمنة لم تكن حسنة النية فقط بل كفوءة. ولم يكن الكثير من النقد الصادر من الأوربيين و الآخرين حول غزو العراق مستندا الى قضية معيارية في ان الولايات المتحدة لم تحصل على تخويل من مجلس الأمن، و لكن على أساس الاعتقاد بانها لم تقدم سببا كافيا ولم تكن تعرف ما كانت تقوم به في محاولتها لنشر الديمقراطية في العراق. لقد كان النقاد، لسوء الحظ، ذوي بصيرة. ان سوء التقدير الأهم قد كان المبالغة في تقدير التهديد الذي يواجه الولايات المتحدة من الاسلام الراديكالي. رغم ان الاحتمال المشؤوم حول وجود إرهابيين مزودين بأسلحة الدمار الشامل قد عبر عن نفسه، إلا ان المدافعين عن الحرب قد خلطوا هذا مع التهديد الذي كان يشكله العراق و مع مشكلة الدولة المارقة/ انتشار الأسلحة النووية. والان بما انه يبدو ان لحظة المحافظين الجدد قد فاتت، فان الولايات المتحدة بحاجة الى إعادة تقييم سياستها الخارجية. أولا، نحن بحاجة الى إزالة الصفة العسكرية لما كنا نطلق عليه الحرب الدولية على الارهاب و التحول الى وسائل سياسية اخرى. فنحن نقوم بمواجهة حروب مضادة للتمرد في افغانستان و العراق و ضد حركة الجهاديين الدوليين، وهي الحروب التي نحن بحاجة الى الانتصار فيها. و لكن "الحرب" هي الكناية الخاطئة للمعركة الأوسع. فمواجهة الجهاديين تحتاج ليس الى حملة عسكرية و لكن الى تنافس سياسي على قلوب و عقول المسلمين الاعتياديين على امتداد العالم. فكما تشير الأحداث الأخيرة في فرنسا والدنمارك، ستكون اوربا مركز الصراع. تحتاج الولايات المتحدة ان تأتي بشيء افضل من "تحالف المريدين" لإضفاء الشرعية على تعاملاتها مع البلدان الاخرى. ان العالم يفتقر الى مؤسسات دولية فعالة لمنح الشرعية على الاعمال الجمعية. وان نقد المحافظين للأمم المتحدة مقنع كثيرا: ففي حين تكون مفيدة لبعض عمليات حفظ السلام و بناء الامم، الا انها تفتقر الى الشرعية الديمقراطية و الكفاءة في التعامل مع المواضيع الأمنية الخطيرة. و ان الحل هو في نشر " عالم تعددي" قائم على مؤسسات دولية متداخلة و أحيانا متنافسة يتم تنظيمها على اسس إقليمية او وظيفية. و المساحة الأخيرة التي بحاجة الى إعادة تفكير هي مكان نشر الديمقراطية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ان أسوأ ارث من حرب العراق قد يكون رد فعل سلبي مضاد للمحافظين الجدد يزاوج بين تحول حاد نحو العزلة مع سياسة واقعية متشائمة تبعد الولايات المتحدة عن الأصدقاء من المستبدين. ان السياسة الولسونية التي تعير اهتماما لكيفية تعامل الحكام مع مواطنيهم هي لهذا السبب صحيحة، و لكنها بحاجة الى ان تكون على إطلاع من قبل نوع معين من الواقعية التي كانت مفقودة من تفكير إدارة بوش في فترتها الاولى و من حلفائها من المحافظين الجدد. ان نشر الديمقراطية و التحديث في الشرق الاوسط لا يمثل حلا بالنسبة للجهاديين الاسلاميين. فالراديكالية الاسلامية تنشأ من نقص في الهوية التي تصاحب الانتقال الى المجتمع المعاصر التعددي. و ان المزيد من الديمقراطية سيعني المزيد من التغريب، الراديكالية و الارهاب. و لكن المزيد من المشاركة السياسية من قبل المجموعات الاسلامية هو أمر محتمل الحدوث مهما عملنا، و ستكون الطريقة الوحيدة التي يمكن لسموم الراديكالية الاسلامية ان تأخذ مجراها من خلال المؤسسة السياسية للجاليات الاسلامية. لقد مر الوقت الذي يتمكن فيه الأصدقاء المستبدون من السيطرة على السكان السلبيين. كانت إدارة بوش تبتعد عن ارث مرحلتها الاولى، كما برهنت على ذلك الطريقة متعددة الجوانب التي اتبعتها تجاه البرامج النووية الايرانية و الكورية الشمالية. و لكن ارث السياسة الخارجية في المرحلة الاولى و مساندوها من المحافظين الجدد قد كانت على درجة من الاستقطاب الى درجة أنه سيكون من الصعب إجراء حوار منطقي حول كيفية قيام موازنة بين القيم الامريكية و مصالحها. ان ما نحتاجه هي أفكار جديدة حول كيفية قيام امريكا بطرح للعالم- أفكار تحافظ على إيمان المحافظين الجدد في عالمية حقوق الإنسان، و لكن بدون اوهامهم حول فعالية القوة الامريكية و هيمنتها لتحقيق تلك الغايات.

عن: الفاردیان